العرب
الجمعة 2020/08/28
السنة 43 العدد 11803

المنطقة العربية ملاذ لاستثمارات شركات عالمية زمن كورونا

65.4 في المئة من رؤوس الأموال الخارجية تستهدف 3 دول عربية بقيمة 11.2 مليار دولار

أظهرت أزمة كورونا مكامن جديدة لاقتصاديات الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكشفت عن جاذبيتها لرؤوس الأموال العابرة للحدود والتي تستهدف المناطق عالية النمو. ورصدت مؤشرات حركة الاستثمارات الأجنبية استهدافها لعدد من دول المنطقة بوصفها ملاذا آمنا للاستثمار، فضلا عن قدرتها على النفاذ لمختلف الأسواق الدولية دون رسوم جمركية.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة – كشف تداعيات كورونا عن ملامح اقتصادية جديدة للمنطقة العربية، وأنها لا تزال ملاذا آمنا للاستثمارات ورؤوس الأموال الباحثة عن النمو عالميا، على الرغم من الصراعات التي تموج بها.

ورصدت مؤشرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) ملامح تلك الظاهرة، وأشارت إلى أن الاستثمارات الأجنبية تتركز بالأساس في كل من الإمارات والسعودية ومصر.

واستثمرت شركات من 14 دولة في المنطقة العربية خلال الربع الأول من العام الحالي، وشملت قائمة أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة كلاً من اليابان والولايات المتحدة وفرنسا والفلبين وبلجيكا والسعودية وألمانيا والبحرين والصين والهند.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن حصة هذه الشركات مجتمعة بلغت نحو 79.5 في المئة من حجم الاستثمارات التي تقصد دول المنطقة العربية.

وتتواكب الفورات الاستثمارية للشركات الأجنبية في دول المنطقة العربية، على الرغم من ترجيحات بتراجع النفقات الرأسمالية لأهم 5 آلاف شركة متعددة الجنسيات عالميا.

وتوقعت المؤسسة أن تتراجع معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بنسبة تتراوح بين 21 في المئة في حدها الأدنى و51 في المئة في حدها الأقصى خلال العام الجاري.

ورغم تباطؤ معدلات التدفق الاستثماري عالميا، فإن المنطقة العربية باتت وجهة رئيسية لرؤوس الأموال نتيجة فورتها الاستهلاكية، وحاجاتها الماسة لتنمية عدد كبير من قطاعاتها التي لا تزال بكرا تعج بفرص استثمارية هائلة.

وتعد قطاعات التعليم والصحة والصناعات الغذائية والنفط والغاز والتعدين من أهم المقاصد الاستثمارية، فضلا عن قطاعات رأس المال المخاطر، التي تهتم باستخدام التكنولوجيا في رقمنة المعاملات والخدمات.

وتراجع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية إلى 185 مشروعا في الربع الأول من العام الحالي، بانخفاض معدله 30 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، بسبب الجائحة.

جمال بيومي
الاستثمارات العابرة للحدود تبحث عن مناطق سريعة النمو

محمد سامح
الأسواق العربية باتت مركزا لصفقات الاندماج والاستحواذ

لكن سمة التباطؤ الاستثماري أضحت عالمية في زمن كوفيد – 19، لكنها لا تزال في تدفق بمختلف دول المنطقة، مقارنة بتوقفها تماما في عدد المقاصد الاستثمارية عالميا، الأمر الذي يزيد فرص الاستثمار في دول المنطقة العربية.

وتقصد رؤوس أموال الشركات متعددة الجنسيات المنطقة العربية لسد فجوات استهلاكية بها، أو عبر التصنيع بهدف إعادة التصدير لمقاصد وأسواق أخرى تتمتع باتفاقيات تفضيلية مع دول المنطقة.

وكشفت الجائحة عن بعد جديد يعزز جاذبية المنطقة العربية استثماريا، فيما بلغ حجم الاستثمارات الصادرة من دول المنطقة نحو 4.9 مليار دولار خلال الربع الأول من العام الحالي.

ويزيد هذا الاتجاه من فرص جذب الاستثمارات للمنطقة عبر تشجيع الاستثمارات العربية المصدرة للمقاصد الخارجية على تعزيز فرص التعاون المشترك في دول أخرى بالمنطقة أو في الدول ذاتها المصدرة للاستثمارات.

وشملت الوجهات الخمس الأولى للاستثمارات الخليجية أوزبكستان وأستراليا وجنوب أفريقيا والسعودية ومصر، وهو ما يكشف عن مكامن استثمارية جديدة للدول في ظل الجائحة.

ووفقا لمؤسسة ضمان، تصدرت السعودية قائمة أكبر الدول الخليجية المستثمرة في الخارج بحصة بلغت 49 في المئة، تلتها الإمارات بحصة قدرها 38 في المئة ثم البحرين بحوالي 10 في المئة، ثم الكويت بنحو واحد في المئة.

وتشير مؤشرات رصد حركة رؤوس الأموال العربية والاستثمارات العربية المصدرة إلى الخارج إلى أن حصتي الإمارات والبحرين من مجمل الاستثمارات في تصاعد مقارنة مع الربع الأول من العام 2019.

وتتركز الاستثمارات الخليجية الخارجية في خمسة قطاعات أساسية هي الفحم والنفط والغاز، والطاقة المتجددة، والخدمات المالية، والنقل والتخزين، والأغذية والمشروبات.

ووصل عدد المشروعات الخليجية المصدرة للأسواق الخارجية نحو 70 مشروعا، بلغت استثماراتها 4.9 مليار جنيه (نحو 308 ملايين دولار)، بنسبة مشاركة مع أجانب بنحو 80 في المئة من مجمل التكلفة الاستثمارية للمشاريع.

ومن بين 37 قطاعا توزعت عليها مشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول العربية خلال الربع الأول من العام الحالي، حافظت قطاعات الفحم والنفط والغاز والمواد الكيميائية والطاقة المتجددة والاتصالات على صدارة القطاعات المستقبلة للاستثمارات.

واستحوذت هذه القطاعات مجتمعة على 58.5 في المئة من إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية التي تقصد دول المنطقة العربية باستثمارات تصل إلى نحو 9.5 مليار دولار.

ويؤكد أمين عام اتحاد المستثمرين العرب جمال بيومي، أن المنطقة العربية مؤهلة لتكون مركزا لجذب الاستثمارات، حيث تعاني الشركات عابرة القارات من تباطؤ من معدلات نمو أسواقها الرئيسية خاصة المنطقة الأوروبية، التي تشهد أزمات اقتصادية، دفعت أسواقها للتباطؤ بشكل ملموس.

وقال بيومي في تصريح لـ"العرب"، إن "الاستثمارات عابرة الحدود تبحث عن مناطق سريعة النمو عالية الاستهلاك، وهذه المقومات تتوافر في المنطقة العربية، فضلا عن تمتع المنتجات المصنعة على أرضها للنفاذ إلى أسواق متعددة دون أي رسوم جمركية".

ورصدت حركة الاستثمار الأجنبي المباشر العام الماضي تصدر الإمارات المرتبة الأولى بالمنطقة في جذب الاستثمارات الدولية، فيما استقبلت أكبر عدد للمشاريع في المنطقة بنحو 1814 مشروعا بحصة تصل إلى نحو 41 في المئة.

وتأتي السعودية في المركز الثاني بنحو 513 مشروعا بنسبة 12 في المئة، وحلت مصر ثالثا بنحو 476 مشروعا بنسبة 11 في المئة.

وتعد الإمارات أهم مستثمر في المنطقة العربية، من حيث تكلفة المشاريع والتي بلغت نحو 51.2 مليار دولار العام الماضي تلتها الصين بنحو 41.9 مليار دولار ثم روسيا 39.3 مليار دولار، بعد توقيع محطة الضبعة النووية لإنتاج الكهرباء في مصر والتي تصل استثماراتها إلى حوالي 25 مليار دولار.

وأكد محمد سامح رئيس الاتحاد العربي للاستثمار المباشر السابق، أن المنطقة العربية أصبحت مركزا مهما في سوق صفقات الاندماج والاستحواذ، بسبب تسارع وتيرة نمو الاستثمارات فيها لحاجتها الماسة لتوسيع نطاق قطاعات اقتصادها.

وكشف لـ"العرب" عن لقاءات مرتقبة بين مستثمرين من المنطقة العربية وأوروبا والصين تستهدف تأسيس مشروعات مشتركة في مختلف الدول العربية، ودخلت هذه المباحثات مراحل متقدمة سيتم الكشف عنها الفترة المقبلة.

التنافس يبلغ ذروته للفوز بحصة أكبر

الخطوط الكويتية تواجه الأزمات المالية بإدارة جديدة

الكويت - فرضت الظروف المالية التي تمر بها شركة الخطوط الجوية الكويتية المملوكة من الدولة إعادة هيكلة أعلى هرم فيها لمواجهة التحديات الكثيرة التي أثرت على أعمالها.

وفي تحرك لنفض غبار الأزمة عنها، أصدر وزير المالية براك الشيتان الخميس، قرارا وزاريا بإعادة تشكيل مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية لمدة ثلاث سنوات برئاسة الكابتن علي محمد الدخان.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية (كونا) أن قرار الوزير شمل اختيار كل من فيصل سعيد الغريب وعادل عيسى اليوسفي وأحمد منصور الإبراهيم وخالد جمال السويفان وخالد صنهات المطيري وعادل جاسم الصانع لعضوية مجلسالإدارة.

ويأتي هذا التغيير بعد أن قدم رئيس مجلس الإدارة السابق يوسف الجاسم استقالته في منتصف الشهر الجاري، وبعد أن رفضها وزير المالية في مايو الماضي.

وتجري الخطوط الكويتية خطة شاملة لتدارك الآثار الاقتصادية لأزمة فايروس كورونا المستجد، وتأثيرها على تشغيلها التجاري.

ولا توجد أرقام تفصيلية عن رقم معاملات الشركة سنويا، ولا الخسائر التي تكبدتها في ظل جائحة كورونا، لذلك يعتقد المحللون أن التغيرات، التي طرأت على إدارة الشركة، تشير إلى أن هناك مشاكل عميقة ستظهر تباعا في الفترة المقبلة.

بيد أن الأمر قد يكون أكبر من ذلك خاصة مع وجود حالات فساد ولا مبالاة في إدارة الشركات الحكومية التي يفترض أن تكون قاطرة تقود بلدا نفطيا لا ترتبط عملته بالدولار بالنظر إلى بقية جيرانه في مجلس التعاون الخليجي.

وتعتبر الخطوط الكويتية من أقدم الخطوط الجوية الخليجية، حيث تأسست في العام 1954، وكانت من أكبر شركات الطيران في المنطقة، إلا أن مكانتها تراجعت بشكل كبير في العقدين الماضيين.

ويرجع مسؤولون كويتيون وخبراء القطاع سبب ذلك إلى الارتجال في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للنهوض بالشركة المتعثرة، كما أن الصراعات السياسية والفساد أحيانا لهما دور كبير في نشاط الخطوط الكويتية.

وكان أعضاء البرلمان الكويتي قد وافقوا في فبراير الماضي على تشكيل لجنة للنظر في طلبيات البلاد من طائرات أيرباص والتي تشوبها شبهة فساد.

وكُلفت اللجنة بمراجعة طلبيات أيرباص على أن ترفع تقريرا بالنتائج التي تتوصل إليها إلى مجلس الأمة في غضون ثلاثة أشهر.

> مسؤولون وخبراء في القطاع يرجعون سبب إعادة الهيكلة إلى الارتجال في تنفيذ الخطط الاستراتيجية للنهوض بالشركة المتعثرة

دليفري هيرو الألمانية توسع نشاطها في الشرق الأوسط

برلين - أعلنت مجموعة دليفري هيرو الألمانية لتوصيل الطعام عبر الإنترنت الخميس أنها اشترت خدمة شراء البقالة عبر الإنترنت إنستا شوب، في خطوة للتوسع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتأتي عملية الاستحواذ بعد أن ضاعفت الشركة الإماراتية، التي تتخذ من إمارة دبي مقرا لها، إيراداتها في النصف الأول من العام الحالي.

وبدت دولة الإمارات في زمن الحجر المنزلي بسبب كورونا جاهزة للفوز بتحدي عدم مغادرة المنزل من خلال تطبيقات الهواتف الكفيلة بدفع الفواتير وبإحضار كل ما يمكن تخيّله إلى باب البيت.

واتفقت دليفري هيرو الألمانية على شراء إنستا شوب بسعر مبدئي قدره 270 مليون دولار استنادا إلى تقييم يبلغ حوالي 360 مليون دولار، حيث تتوسع في أعمالها من توصيل الطعام عبر الإنترنت لتشمل خدمات أخرى.

وبدأت شركة إنستا شوب الناشئة أعمالها في عام 2015 بتقديم خدماتها من خلال تطبيق ذكي على الهواتف المحمولة، وهي تعمل في كل من الإمارات وقطر والبحرين ومصر ولبنان بحجم بضائع إجمالي سنوي قدره 300 مليون دولار.

وأكدت دليفري هيرو أن شركة إنستا شوب ستواصل العمل كعلامة تجارية مستقلة تحت القيادة الراهنة. وسيعتمد حجم الجزء المؤجل من الصفقة للفريق المؤسس لإنستا شوب على النمو والربحية مستقبلا.

دليفري هيرو الألمانية اشترت إنستا شوب الإماراتية بقيمة 270 مليون دولار

وقالت دليفري هيرو، أحدث شركة منضمة إلى المؤشر داكس الألماني للأسهم القيادية، إنها تتوقع استمرار النمو في النصف الثاني من العام نظرا لزيادة الإقبال على الطلب عبر الإنترنت بفعل إجراءات العزل العام لمكافحة فايروس كورونا.

وكانت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات في الإمارات قد قالت في وقت سابق إن عدد المتاجر الإلكترونية التي تعمل في البلاد وصل إلى 44 حاليا، بما يساعد المستهلكين على شراء احتياجاتهم بسهولة ويسر خلال الفترة الراهنة لتجاوز أزمة كورونا.

ويقول المسؤولون في إنستا شوب إن المهمة المراد تحقيقها حين تم تأسيس الشركة كانت تحويل عمليات التسوق الطويلة والمتعبة إلى تجربة ممتعة وسريعة عبر الإنترنت بالنسبة إلى آلاف المستهلكين، والمساعدة على جلب كل الأغراض التي يحتاجها المنزل دون الخروج منه.

وقبل أكثر من خمس سنوات، بدأت رحلة إنستا شوب في دبي، حيث تعرض منتجات لمحلات تجارية وصيدليات وعدة شركات تعمل في الشرق الأوسط، كما وسعت من محفظة تجارتها لتصل إلى تعاونها مع أماكن على بيع الحيوانات الأليفة.

وتعتمد دبي، التي يشكل الأجانب العدد الأكبر من المقيمين فيها، منذ سنوات على هذه الخدمات المتوفرة على مدار اليوم حيث أصبح تطبيق توصيل الطعام والأدوية وغيرها من العمليات الرائجة في الإمارة، كما أنها انتشرت بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة في كامل أنحاء البلاد.

ومن أبرز التطبيقات ذلك الذي يتبع شركة كريم لطلب سيارات الأجرة، وهي وحدة تابعة لشركة أوبر تكنولوجيز الأميركية.

وكانت الشركة قد توقعت في وقت سابق هذا العام انتعاش الطلب على خدماتها إلى مستويات ما قبل وباء فايروس كورونا المستجد في وقت ما من عام 2021.